

المساعدة المتوفرة والوصول إلى أكبر عدد من ملايين الكونغوليين المحتاجين في ظل الموارد المتاحة.

روس ماونتق (mountain@un.org) يعمل نائباً

للممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، ويعمل أيضاً كمنسق إنساني ومنسق

مقيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذا المقال مكتوب بصفة شخصية.

١. www.monuc.org

٢. http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/343/27/ PDF/N0734327.pdf?OpenElement

٣. للمزيد من المعلومات حول آليات التمويل هذه، انظر المقال التالي بقلم

نيكي بينيت

٤. http://ochaonline.un.org/cap2005/webpage.asp?Page=1504

٥. www.goodhumanitarianidonorship.org

والمستضعفين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي نفس الوقت ساعدنا تأسيس التمويل المشترك وآليات المجموعات المدعومة من صندوق التمويل الجماعي على تحسين الاستجابة للاحتياجات الملحة.

وبينما يجري إحراز التقدم فإن العنف المتكرر والتشريد والمعاناة الإنسانية تذكركنا باستمرار بأن المساعدة الإنسانية هي إجراء مؤقت في انتظار حل مستديم وأبدي لمشاكل البلاد. وهذا الحل يشتمل على الانتخابات وإصلاح القطاع الأمني وتوسيع سلطة الحكومة والدخل المناسب للشعب وإدارة النفقات وتوسيع البنية التحتية والتوظيف وتحسين الخدمات للسكان. وفي الوقت الحالي مكنتنا التحسينات التي جرت على هيكلة آليات تنسيق الأمم المتحدة وآليات التنسيق الدولية من تحسين أثر

نصف المبلغ الإجمالي الذي منح لجمهورية الكونغو الديمقراطية تقريباً، وبنصح من مجلس صندوق التمويل الجماعي المشكل من ممثلين عن الجهات المانحة، وقادة المجموعات، والمنظمات غير الحكومية بهدف تحسين الاستهداف وإيصال الأثر إلى حده الأقصى لصالح الشعب الكونغولي.

وآليات الإصلاح الناشئة من مبادرة المنح الإنسانية السليمة^٥ والمبادرات الأخرى على المستوى العالمي والمؤسسي زدتنا بأدوات جديدة لعمل خطط إستراتيجية على أساس الأولويات الإقليمية ولتحقيق استهداف أفضل للموارد من خلال التنسيق المعزز. وأدى الجمع بين الجيش والعاملين في المجال الإنساني لتقديم الحماية إلى خلق اختلاف كبير خاصة للسكان النازحين

تقييم أثر إصلاح العمليات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

نيكي بينيت

ما هي يا ترى الآثار التي تركتها مبادرات إصلاح العمليات الإنسانية على حياة البشر المعرضين للمخاطر؟ يكتسب هذا السؤال مغزى أكبر مع مجيء منسق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روس ماونتق- مؤلف المقالة السابقة- على رأس جهود طرح المبادرات الإصلاحية الأهمية.

وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية من أولى البلدان تلقياً لتمويل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، ونظراً لأن خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٦ قد نجحت في جمع ما يقرب من ٤٠٪ فقط من الأموال التي تحتاجها، فقد قام منسق الشؤون الإنسانية برفع طلب جديد استلم على إثره اثنين من المخصصات المالية من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (تقدر قيمتهما الإجمالية بـ ٣٨ مليون دولار) بهدف سد الفجوات التمويلية في 'حالات الطوارئ التي تعاني نقصاً في التمويل'. كما تم تخصيص اعتمادات جديدة من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في عام ٢٠٠٧ تقدر بـ ٤٨ مليون دولار. كما قامت معظم الجهات المانحة - لكن ليس أكبرها، أي وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID) و المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية (ECHO) - بزيادة حجم مخصصاتها التمويلية لهيئات الأمم المتحدة نتيجة لإنشاء صندوق التمويل الجماعي (PF). وقد قامت العديد من الجهات المانحة بزيادة مساهمتها للمساعدات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير بعد إنشاء صندوق التمويل الجماعي - بيد أنها أقرت بأنها فعلت ذلك من منطلق رغبتها في الظهور بمظهر الداعم لآليات التمويل الجديدة وليس بناءً على توافر دلائل واضحة لفائدة هذه الآليات.

تستند النسخة الأصلية من المقالة على الملاحظات المستمدة من أكثر من ٦٠ لقاءً ومقابلة أجريت في كينشاسا وشمال كيفو وإيتوري في أواخر عام ٢٠٠٦ مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوك)^١ وغيرها من الهيئات الأهمية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وتضم الإجابات الواردة أدناه مزيداً من أحدث التطورات التي شهدتها عام ٢٠٠٧.

هل تلقى المعرضون للخطر مزيداً من المساعدات؟

لقد نجح اثنان من آليات التمويل الجديدة، وهما الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ^٢ وصندوق التمويل الجماعي، في جمع ما يزيد عن مائة مليون دولار إضافية كاعتمادات تمويلية لصالح الأنشطة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم ذلك، فلا تتوافر الشفافية الكافية التي تحولنا معرفة حجم الأموال التي آلت فعلاً إلى أيدي المستفيدين وحجم الأموال التي تضيع بين الطبقات المتراكمة الجديدة من البيروقراطية التي تخلقها هذه الآليات التمويلية.

ولم تشهد معظم الأطراف العاملة التي التقينا بها أية زيادات هامة في ميزانياتها أو برامجها السنوية، فليس بمقدور الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ ولا صندوق التمويل الجماعي ضخ الأموال بشكل مباشر إلى المنظمات غير الحكومية، ذلك أن التمويل ينبغي أن يمر أولاً من خلال إحدى الهيئات المشاركة في الأمم المتحدة مع اقتطاع مصاريف إدارية تبلغ كحد أدنى ٥٪ من قيمة التمويل، كما تفرض بعض الهيئات الأهمية رسوماً تزيد عن ذلك بكثير. وتشعر العديد من المنظمات غير الحكومية بأنه كان من الممكن أن يتم إنقاذ المزيد من الأرواح وتقديم كميات أكبر من المساعدات لو أن المانحون قاموا بتوجيه هذه الموارد الإضافية مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة. وكان البعض قد اقترح على ضوء هذه الحقيقة ضرورة أن يقوم المانحون الخمسة في صندوق التمويل الجماعي ببحث القيام بإصلاحات في الهيكل الحالي للصندوق من أجل جعل المدفوعات أكثر فعالية وأقل اعتمادية على الأمم المتحدة.

هل تتسم الآليات الجديدة بالمرونة وسرعة الاستجابة؟

نظراً لأن صندوق التمويل الجماعي و الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لا يقومان بتخصيص أي من اعتماداتهما التمويلية لقطاعات أو مناطق جغرافية معينة، فإن بإمكانها الاستجابة للاحتياجات الناشئة على نحو أكثر مرونة مقارنة باتفاقيات المساعدات الثنائية الأطراف. ومع ذلك، فقد تعرضت كلتا الآليتين لانتقادات جراء عجزهما عن التطلع إلى ما وراء الأفق قصير الأجل وعدم قدرتهما



موظف في منظمة
لا الحكومية يتأكد من
بيانات مجموعة من
النازحين ينظرون
استلام المساعدات
الغذائية في كازا،
في منطقة والنغو،
محافظة كيو في
الكونغو، ٢٠٠٧.

جوان سلايكون

يتعلق بنزاهة عملية تقديم المساعدات من خلال إشراك النظام العنقودي في جميع عمليات التخطيط والتمويل ومن خلال إضفاء طابع اللامركزية على جانب كبير من مسؤولياته ومنحها إلى العاملين الإنسانيين في هذا المجال. ويرغب الكثيرون في أن يتحقق لهذه اللامركزية الاعتراف الرسمي من خلال إدراجها كبنء مهم في اختصاصات الآليات التمويلية لضمان ألا يقوم منسق الشؤون الإنسانية في المستقبل بمحاولة تجاوز هذا المبدأ.

هل أصبحت المساعدات الإنسانية أفضل وأنسب نوعياً ووقتياً ؟

رغم أن المبادرات التجريبية تركز جميعها على الرغبة الصريحة في تحقيق الاستجابة الإنسانية بشكل أفضل لاحتياجات المستضعفين إلا أنه لم يتم محاول تطبيق إلا عدد محدود منها في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إجراء تقييم وتحليل أكثر شمولية لهذه الاحتياجات. فنادراً ما تخصص الوثائق الإستراتيجية والأوراق التخطيطية أكثر من بضعة أسطر قليلة لهذه القضية، فنجد خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٦، وهو مستند يقع في ٧٠ صفحة كاملة، تذكر تقييم الاحتياجات في ثلاث أسطر فقط. وباستثناء بعض الحالات القليلة، أخفقت المنظمات غير الحكومية في وضع جهود منظمة لتشارك التقييمات ولم يقم المانحون بوضع تقييم كاف لاحتياجات.

وفي حين أن البعض يجادل بأن من شأن النظام اللامركزي في صناعة القرار أن يحقق مجرد تطبيقه استجابة أفضل قائمة على طبيعة الاحتياجات المطلوبة، يعارض الآخرون ذلك قائلين بأهمية وجود صناع قرار خارجيين ومستقلين على نحو لا يشوبه الشك من أجل

الذين شاركوا في اللقاءات بأن العقود التقليدية التي كانت تقدمها الجهات المانحة ثنائية الأطراف كانت أكثر مرونة في توفير الاستجابات الملائمة.

هل تم منح المساعدات بنزاهة وبلا تحيز ؟

كانت مشاركة المانحين في عمليات تخصيص الاعتمادات المالية قد تراجعت مع بدء المانحين في التخلي عن بعض من مسؤولياتهم في صناعة القرار لصالح المنسق الأممي للشؤون الإنسانية. وعليه فقد صار منسق الشؤون الإنسانية هو الشخصية الأكثر نفوذاً في مجتمع المساعدات الإنسانية في البلاد، حيث يتقلد المسؤولية الرسمية عن جميع القرارات التمويلية المرتبطة بالمخصصات المالية لصندوق التمويل الجماعي والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، كما يلعب دول الرئيس الصوري للنظام العنقودي.

وتعمل هيئات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن الإطار الخاص بالبعثة المتكاملة، وهو ما يعني أن قدرة منسق الشؤون الإنسانية على منح المساعدات على نحو يتسم بالنزاهة وعدم التحيز لأي طرف يكتنفها تهديد منشؤه الصلاحيات والتفويضات العسكرية أو السياسية أو التنمية الأوسع نطاقاً للبعثة. ورغم اتفاق المستجوبين بما يقارب الإجماع الكامل على أن روس ماونتين، المنسق الحالي للشؤون الإنسانية، قد بذل جهده لتجنب إضفاء أي طابع سياسي على عملية صناعة القرارات الخاصة بالمساعدات الإنسانية، بيد أنه تبقى مع ذلك بعض المخاوف حول الأفراد الآخرين المتقلدين لتفويضات أخرى (غير المتعلقة بالشؤون الإنسانية) والذين تسنح لهم الفرصة لممارسة سلطاتهم بشكل تعسفي على عملية تخصيص المساعدات الإنسانية.

وكان روس ماونتين قد نجح في بناء الثقة والحد من مخاوف العاملين في حقل المساعدات الإنسانية فيما

على توفير تمويلات طويلة الأجل يمكن توقعها وتوائم الطبيعة الزمنية المطولة للأزمة في الكونغو.

وقد أعلن المانحون لانتخابات جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكتوبر ٢٠٠٦ عن اتفاقهم على إطار مشترك للتنمية، وحشد ١٧ من المانحين، و ١٥ من هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي جهودهم في أغسطس ٢٠٠٧ من أجل طرح إطار عمل لمساعدة البلد (CAF) يرتبط بأول ورقة مكتملة لإستراتيجية الحد من الفقر خاصة بالبلد. ومن المؤسف أنه لم يتم إنشاء أي صلة تعمل على الربط بين التخطيط الإنساني والآليات التمويلية وبين إطار عمل مساعدة البلد، كما لم تتح الفرصة متاحة للمجتمع الدولي أو المجتمع المدني الوطني للمشاركة في إطار العمل هذا أو الإدلاء بآرائهم حول الأولويات التنموية الخاصة بالبلد.

يشعر العديد ممن شاركوا في هذه اللقاءات بأن مواطنوا الكونغو المستضعفين يعانون من تركيز المانحين في أولوياتهم على الأهداف قصيرة الأمد. وقد دلت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية على ذلك عندما أشارت إلى أنها استطاعت بسهولة ويسر الحصول على الأموال من صندوق التمويل الجماعي أو الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لتمويل جهود تستغرق ثلاثة أشهر لمكافحة الكوليرا في غوما بيد أنها لم تستطع الحصول على اعتمادات لبرنامج أكثر توسعاً للصحة العامة يمكنه مواجهة الحقيقة المؤكدة بأن انهيار الخدمات الصحية في البلاد كان قد جعل من تفشي وباء الكوليرا ظاهرة سنوية منتظمة في غوما. وقد أبدى المستفيدون في إيتوري استيائهم من أن المنظمات غير الحكومية كانت قد تلقت اعتماداتها التمويلية لكي تدعمهم فقط خلال الأشهر الثلاث الأولى من عملية النزوح بينما لم يبد في الأفق ما يدل على أية نوايا في مواصلة الدعم بما يمكنهم من العودة الدائمة إلى قراهم، بينما شعر بعض

وتعبر الآراء الواردة في هذا المقال عن رأي كاتبه المقال ولا تُعبر بالضرورة عن رأي منظمة أوكسفام الدولية. ويمكنكم الاطلاع على النسخة الأصلية الكاملة لهذه المقالة على شبكة الانترنت على الرابط التالي:

www.humanitarianreform.org/humanitarianreform/Portals/1/H%20Coordinators/HC%20retreat/Day%201/OXFAM%20DRC%20discussion%20paper.doc
 ١. www.monuc.org
 ٢. <http://cerf.un.org>
 ٣. [www.undg.org/docs/7689/UNDAF%20Final%20\(9%20%200August\).doc](http://www.undg.org/docs/7689/UNDAF%20Final%20(9%20%200August).doc)
 ٤. www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07330.pdf
 ٥. <http://ochaonline.un.org/cap2005/webpage.asp?Page=1350>

آراء من الميدان

تشارك منظمة برنامج تعزيز الرعاية الصحية الأساسية (PPSSP)، وهي منظمة محلية غير حكومية، بشكل فعال في العديد من المجموعات العنقودية. ويقول المدير التنفيذي مواكاموبايا ناسيكوا إن النهج العنقودي يعتبر نظاماً مفيداً لتحقيق التعاون. ولا تتلقى المنظمة أي تمويل من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ ويعود السبب برأيهم إلى عدم توفر المعلومات الكافية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات. ومع ذلك فإن برنامج تعزيز الرعاية الصحية الأساسية يتلقى تمويلاً من صندوق التمويل الجماعي (الصندوق الإنساني المشترك) تبلغ قيمته ١٠٠ ألف دولار ومن المتوقع أن تحصل أيضاً على مبلغ إضافي تبلغ قيمته ٣٠٠ ألف دولار، مما يشكل زيادة سنوية كبيرة في ميزانية الوكالة. وبالرغم من هذا تنتاب السيد ناسيكوا مخاوف كبيرة بشأن الاستثمار المستقبلي حيث يشعر بأنه يعتمد حالياً على هيكل تنسيق الأعمال الإنسانية الذي تم وضعه من قبل الأمم المتحدة والذي لم يتم على الإطلاق التأكيد على تواجده الطويل المدى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو يقترح بأن يتم في المستقبل تفويض آليات التمويل هذه إلى منظمة دائمة على أرض الواقع تستمر في تمويل أعمال الطوارئ وتعمل أيضاً على تطوير العلاقات والروابط مع المنظمات المتخصصة في التنمية طويلة المدى. مواكاموبايا ناسيكوا (ppsspic@yahoo.fr) هو المدير التنفيذي لبرنامج تعزيز الرعاية الصحية الأساسية (PPSSP) في بنيني، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مواكاموبايا ناسيكوا (ppsspic@yahoo.fr) هو المدير التنفيذي لمنظمة برنامج تعزيز الرعاية الصحية الأساسية (PPSSP) في بنيني، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قامت لور أيسو (ayosso@gmail.com) بإجراء المقابلة ولور أيسو هي مدرسة لغة فرنسية ومستشارة لغوية في مركز اللغات في جامعة أوكسفورد.

قررت منظمة أطباء بلا حدود بعد إحدى المرات التي شهدت تفشياً لوباء الملاريا أن تباشر مهامها وحدها وقامت بتوزيع شبك البعوض في بعض المناطق المصابة "هذا بينما كان أفراد المجموعة الصحية لا يزالو غارقين في مناقشاتهم لهذه القضايا لأشهر عديدة بعدها".

ونظراً لأن مدفوعات صندوق التمويل الجماعي والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (والتي استهدفت في جمهورية الكونغو الديمقراطية أساساً سد الفجوة في حالات الطوارئ التي تعاني نقص التمويل، أكثر من تحقيق الاستجابة السريعة) لا تزال تستغرق فترات تصل إلى ستة أشهر منذ وقت تحديد الاحتياجات المطلوبة حتى وصول الأموال إلى الحساب المصرفي للهيئة العاملة، لذا فقد حدد معظم الأطراف آلية الاستجابة السريعة التي تديرها اليونيسيف بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باعتبارها أفضل ملاءمة لتسليم المساعدات في فترة زمنية أقصر كونها تستغرق عدة أيام قليلة فقط.

خاتمة

لا تزال الجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تجد صعوبة في تحديد التأثير الملموس الذي حققه طرح الآليات الإصلاحية في تحسين أوضاع البشر المعرضين للخطر. وتظهر لنا الاستجابة الحالية إزاء القلاقل المتجددة وانعدام الأمن وعمليات النزوح الحاشدة في ولاية شمال كيفو بقاء بعض التحديات المتعلقة بالتنسيق وسرعة الاستجابة والتغطية الشاملة. وتبرز لنا قضية أكبر تتعلق بما إذا كان التوجه نحو آليات التمويل متعددة الأطراف يؤثر على استقلالية المنظمات غير الحكومية العاملة وقدرتها على التمثيل الفعال لاحتياجات المستفيدين. ومن الواضح أن عمليات التمويل ثنائية الأطراف تتناقص في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتناسب مع الزيادة في التمويل متعدد الأطراف. وقد أقرت العديد من المنظمات غير الحكومية بزيادة اعتمادها على هيئات الأمم المتحدة من أجل الحصول على التمويل وأنها تشعر بأن ما يمكن أن ينشأ عن ذلك يمكن أن يكون له مردود سلبي على قدرتها في الاستجابة للحالات الإنسانية.

إن القضية التي ينبغي أن تُبنى عليها التقييمات الحالية للآليات الإصلاحية تتمثل في تأثير عملياتها على حياة الملايين من الكونغوليين المعرضين للخطر. ولم يمضنا بعد واقع التجربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأية مؤشرات أو دلائل دامغة على تأثير هذه الآليات الإصلاحية على المستفيدين، بيد أنه في الوقت ذاته يعترف بقدرة هذه الأدوات على الفعل - وذلك فقط في الحالات التي تعالج فيها مواطن الضعف اللحظية التي تكشف عنها التجربة الميدانية.

تشغل نيك بينيت (nbennett@oxfam.org.uk) مركز استشارية للسياسات الإنسانية في منظمة أوكسفام بالمملكة المتحدة (www.oxfam.org.uk).

حماية النظام من تعارض المصالح الذي ينشأ عند السماح للأفراد في التجمعات العنقودية بالتأثير على مصادر دخلهم الخاصة.

والشعور العام السائد هو أنه لا يزال من السابق لأوانه التحقق مما إذا كان النهج العنقودي وآليات التمويل الجديدة قد أعانت على تحسين عملية تخصيص المساعدات. ورغم التحديات المعروفة التي واجهها النهج العنقودي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان - والتي من بينها افتقاد القيادات العنقودية المؤهلة والمشاركة المحدودة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والهيئات الحكومية - كان المستجيبون قادرين على سرد بضعة أمثلة توضح كيف كان النهج العنقودي ذي عون لهم في تحقيق التناغم بين المعايير المطلوبة والمشاركة في الآراء ومساءلة الآخرين عن توفير المساعدات.

ويواصل عدد محدود من الأطراف المعنية معارضتها للتصميم العام والمبادئ التي تحكم النهج العنقودي برمتها، لأن الأطراف الأممية تفرض برأيها قراراتها بشكل متعنت على الجهات الأخرى العاملة في الشؤون الإنسانية بدون القيام بأية استشارات بهذا الشأن، كما تشكك المنظمات غير الحكومية في القيمة الإضافية التي يضيفها اضطلاع هيئات الأمم المتحدة بدور 'الوسيط' الآلي بين المانحين وبين الجهات العاملة، مدافعة عن شكوكها في ذلك بالقول بأن اتخاذ هذه الخطوة في غالبية المشروعات لا يؤدي لتحسين الاستجابة بل يسهم فقط في إضاعة الأموال هباءً. وعلاوة على ذلك، تشعر بعض المنظمات غير الحكومية بأن هيئات الأمم المتحدة لا تعمل على تقييم الاحتياجات بشكل كاف من أجل تحسين فعالية وأداء هيئات الأمم المتحدة في المشروعات التي يُقدم فيها دورها كوسيط قيمة مضافة فعلية. ورغم أن المنظمات غير الحكومية قد رحبت من حيث المبدأ بعمليات المراجعة التي قادتها الأمم المتحدة في أواسط ٢٠٠٧ على كفاءتها في الاستجابة، إلا أن العديد منها قد أبدت شكها في قدرة هيئات الأمم المتحدة على إدراك الحاجة لمراجعة كفاءتها هي ذاتها في الاستجابة، وهو الأمر الذي أدى إلى إضاعة هذه الهيئات على نفسها فرصة وهدف الإصلاحات التي تقودها وكذلك الفرصة المهمة لتحسين الكفاءة الإجمالية في عمليات تقديم المساعدات الإنسانية.

وقد وافق كل من استجاب لدعوتنا وبالإجماع على أن عمليات التنسيق بين الهيئات شهد تحسناً ملموساً، كما أجمعوا على أن العاملين في حقل المساعدات الإنسانية قد أضخوا أكثر قدرة على تعيين الاحتياجات على نحو أكثر سرعة. وقد شعر البعض بأن عمليات وضع الأولويات صارت أكثر سرعة في المناقشة والحسم عما هو الحال بدون تواجدها النظام العنقودي، بينما أصر الآخرون على أن زيادة عدد الاجتماعات لم تكن تعني بالضرورة تحقيق استجابات أسرع، وقد دلل على ذلك أحد الأخصائيين الصحيين شمال كيفو الذي روى كيف